

**تقييم تجربة الخفصة في اليمن
الواقع والتحديات**

الدكتور / سالم عبدالله باسويد



جامعة الأندلس
العلوم والتقنية

Alandalus University For Science & Technology

تقييم تجربة الخصخصة في اليمن الواقع والتحديات

الملخص:

جاء التحول نحو الخصخصة انطلاقاً من دوافع سياسية واقتصادية تحت ذريعة فشل القطاع العام وعدم كفاءته وأن تكلفة تحميله أصبحت أكبر مما يتسببه من أعباء مالية على الموازنة العامة . ويهدف البحث إلى عرض وتقييم تنفيذ برنامج الخصخصة في اليمن والظروف المحيطة به . ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها إثبات فرضية البحث التي تنص على أن الخصخصة في اليمن تواجه تحديات فنية وبيئية واقتصادية تعيق استمرارها من أهمها : عدم توافر سوق رأس المال ، وعدم توافر الشفافية ، وصغر حجم السوق الداخلية ، وتقادم تكنولوجيا المؤسسات العامة ، ووجود بعض مؤسسات خاصة مماثلة ، وعدم توافر الأمان الاقتصادي . لذلك يوصي البحث بتهيئة البيئة المناسبة وعدم خصخصة المؤسسات الحكومية ذات البعد الاستراتيجي الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن ضرورة معالجة الآثار السلبية للخصخصة على العمالة، ووضع برنامج للخصخصة وإنشاء صندوق خاص لاستثمار عوائد الخصخصة .

The abstract:

Evaluation of Privatization in Yemen

Reality and Challenges

Privatization was triggered by political and economic reasons under the pretext of the public sector failure and incompetence which caused public budget deficit. This research sheds light on the theoretical aspects of privatization in Yemen and its implementation showing its success and failure. The study proved the research hypothesis that privatization in Yemen is facing real technical and economic environmental challenges such as

the lack of capital market, lack of transparency, small local market, financial and administrative corruption and the weak infrastructure. The researcher recommends providing technical and economic environment for privatization and putting a complete and integrated time table for it. He also recommends avoiding privatizing the governmental public companies or factories which have social economic and strategic dimension.

مقدمة :

منذ أواخر السبعينيات بدأ التحول نحو الخصخصة حينما نفذت حكومة تاتشر برنامجاً واسعاً يستهدف خصخصة المؤسسات العامة ، ثم أعقبتها إدارة ريغان في الثمانينيات ، لكنها اكتسبت زخماً أكبر عندما تم تطبيقها في الدول المتحولة (الاشتراكية السابقة) وعدد من البلدان النامية. وجاء التحول نحو الخصخصة انطلاقاً من دوافع سياسية واقتصادية تحت ذريعة فشل القطاع العام وعدم كفاءته وإن تكلفه تحمله أصبحت أكبر لما يسببه من أعباء مالية على الموازنة العامة .

وكغيرها من البلدان النامية وفي إطار التحول نحو اقتصاد السوق وضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قامت اليمن بتطبيق برنامج لخصخصة المؤسسات العامة كمكون من مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي . وقد واجه برنامج الخصخصة صعوبات متعددة وأوجه قصور مختلفة فنية وبيئية واقتصادية . ويناقد البحث في القسم الأول الجوانب النظرية للخصخصة كأهداف ودوافع وأساليب ، فيما يناقد القسم الثاني دور ومكانة القطاعين العام والخاص في الاقتصاد اليمني ، ويناقد القسم الثالث والرابع تقييم تجربة الخصخصة في اليمن والتحديات التي تواجهها .

مشكلة البحث :

بالرغم من مرور أكثر من عقد على تطبيق برنامج الخصخصة في اليمن لم تتحقق النجاحات المطلوبة فقد واجه بعض المصاعب. وتكمن مشكلة البحث في أن هذه المصاعب تشكل تحديات أمام استمرار عملية الخصخصة وتحد من زخمها، لذلك لا بد من تنفيذها أولاً والوقوف أمامها بجدية وحلها ثانياً .

أهداف البحث :

- ١- تسليط الضوء على أهم الجوانب المتعلقة بالخصخصة كالأهداف والدوافع والأساليب .
- ٢- عرض تطور برنامج الخصخصة في اليمن وتقييم النجاحات والإخفاقات التي رافقته .
- ٣- اقتراح التوصيات للدفع بعملية الخصخصة إلى الأمام .

أهمية البحث :

لقد أثرت كثير من التساؤلات والتحفظات حول الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للخصخصة وخصوصية دور الدولة في البلدان النامية حيث التنمية في المراحل الأولى فضلاً عن ضعف قدرات القطاع الخاص المالية والتنظيمية والإدارية والفنية ، ومن ثم الحاجة إلى دور تدخل الدولة بقدر معين يتكامل مع قدرات القطاع الخاص . وتنبع أهمية البحث في أنه يحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال دراسة الحالة اليمنية ومسار تطورها والتحديات التي تواجهها .

فرضية البحث :

تواجه الخصخصة تحديات متعددة فنية وبيئية واقتصادية تعيق تطورها ونجاحها.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي في دراسة وتشخيص مسار تطور الخصخصة في اليمن .

الدراسات السابقة :

في دراسة عن التجربة الأمريكية استخلص [Ward,James,1992,p(496-521)] عند مقارنته بين المدن الكبيرة والصغيرة ، أن ثمار الخصخصة تكون أكبر لصالح المدن الكبيرة نتيجة ضعف المنافسة لدى مؤسسات المدن الصغيرة وميلها إلى توظيف العمال الأقل كفاءة وضعف الحوافز المقدمة لموظفيها . وبين أن بلديات المدن الأمريكية اضطرت لتبني برامج الخصخصة تحت ضغوط تخفيض الإنفاق الحكومي رغم مقاومة نقابات العمال .

أما عن التجربة البريطانية بين [Marsh,David,1993,p(459-479)] فإنه بالرغم من نجاح الحكومة في تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد السوق بالكامل إلا أنها أخفقت في أهداف تحسين الكفاءة وبيع أصول المؤسسات العامة بسرعة وبإنجاح ، كما لم يتحقق هدف المنافسة للمؤسسات الحكومية إذ حدثت المساومة والتنازلات .

وفي إطار تجارب البلدان النامية لثلاث بلدان افريقية مختارة (نيجيريا، السنغال، توغو) توصل [Drum,Bernard,1993,p(144 -149)] إلى ضرورة توافر بعض الشروط لنجاح الخصخصة منها التأييد السياسي من أعلى المستويات، ووضع استراتيجيات خاصة لكل بلد حسب ظروفه وخصائصه ، وأنه يجب الشروع في الخصخصة وعدم التردد في حال نقص التمويل أو عدم وجود مستثمرين . كما يتطلب الأمر الحيادية في تقييم القرارات والاستعانة بخبراء في مجال الاستثمار والخصخصة . فيما استنتج [المقابلة ،علي حسن، ١٩٩٥، ص (٦٢ - ٦٣)] في دراسة الحالة لشركة الطيران الماليزية أن هذه الحالة كانت توفيقية بين الخصخصة والقطاع العام إذ احتفظت الحكومة بما يقرب من ٢٦٪

من أسهم الشركة، ولاحظ أن الشركة بعد الخصخصة حققت أرباحاً كبيرة نتيجة تخفيض النفقات التشغيلية في حين كانت قبل ذلك تتكبد الخسائر، وتمكنت أيضاً من زيادة عدد المسافرين ومد شبكة خطوطها إلى الولايات المتحدة . وأرجع الباحث نجاح الخصخصة إلى أسباب من بينها بيع استثمارات الشركة الرباح منها والخاسر . وعن التجربة اليمنية التي كانت في بدايتها حينذاك استخلص [شوطح، جعفر عبدالله ، ١٩٩٨ ، ص(٧٤٤- ٧٤٥)] بعض القواعد التوجيهية لنجاح عملية الخصخصة من أهمها أن يصمم برنامج لهذا الغرض يحدد المؤسسات العامة المقرر خصخصتها وتلك التي تظل بيد الدولة لأغراض إستراتيجية، وكذلك أهمية إنشاء سوق لرأس المال ، وسن قواعد لمنع الاحتكار، وتنظيم عملية التقييم والإشراف على البيع والاكتتاب ، والحفاظ على مستقبل العاملين ، والتأكيد على العلنية ، وإسناد الخصخصة إلى جهاز خاص . أما [البلبل ،علي احمد، ٢٠٠١، ص(٤٢- ٤٣)] في دراسة له عن الخصخصة في البلدان العربية ، فقد توصل إلى عدد من النتائج من أهمها أن الخصخصة يمكن أن تبدأ بشركات في أسواق تنافسية ومن ثم تليها الأسواق الاحتكارية ، كذلك العمل على التدرج في الخصخصة على أن يصاحبها إصلاحات كلية وبيئية محفزة لنمو القطاع الخاص . وتوصل أيضاً إلى أنه يمكن القيام بالخصخصة حتى لو لم تتوافر أسواق مالية متطورة على أن يصاحب ذلك إصلاح بنوك الدولة . كذلك بين أن الخصخصة في البلدان العربية أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان داعماً وبديلاً لها. وظهر أيضاً أن الخصخصة أحد سبل زيادة الاستثمار وكفاءته مما يتطلب رفع معدلات الاستثمار في البلدان العربية إلى ٢٦% وهو المتوسط السائد في البلدان النامية فضلاً عن تحسين بيئة الاستثمار وإصلاحات مؤسسية تحسن من جودة حكوماتها وأسواقها . وفي دراسة أخرى عن البلدان النامية استخلص [أحمد ، آدم مهدي ، ٢٠٠١، ص(١٥٢- ١٥٦)] في تقييمه للتجربة السودانية بعض الجوانب السلبية من أهمها أن ضعف وعدم نضوج

ومحدودية الطاقة الاستيعابية لسوق الخرطوم للأوراق المالية قلل من الاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا السوق، كذلك فإن من عوائق الخصخصة عدم توافر الأموال اللازمة في النظام المصرفي وارتفاع تكلفة التمويل، فضلاً عن زيادة معدل البطالة، وفقدان خزينة الدولة للنقد الأجنبي، كذلك يلاحظ أنه قد تم خصخصة المؤسسات الناجحة التي تستوعب أكبر عدد من العمال كما بيعت بأثمان بخسة. وفي دراسة عن التجربة العراقية في القطاع الصناعي التحويلي أشار [معروف، هوشيار، ٢٠٠٤، ص(٣٤٦ - ٣٤٩)] إلى أن المدة الأولى حققت نجاحاً أكبر من المدة الثانية بسبب تباين الظروف الاقتصادية والاندفاع والسياسات المساندة (إعفاءات ضريبية، تسهيلات ائتمانية ميسرة)، كذلك تبين أن الخصخصة تركزت في الصناعات الإنشائية أولاً والغذائية ثانياً والنسيجية ثالثاً. وفي دراسة للخصخصة في ٢١ دولة نامية من بينها دول عربية خلال المدة (١٩٨٠ - ١٩٩٢) تبين للباحث [ديوب، محمد معن، ٢٠٠٦] أنه حدثت تطورات إيجابية في المؤشرات الاقتصادية لـ ٧٩ شركة كالربحية والكفاءة والاستثمار والعمالة، وأوصت الدراسة بالتدرج في تطبيق الخصخصة ومراعاة الأبعاد الاجتماعية لها.

القسم الأول: المدخل النظري للخصخصة:

تعددت المصطلحات التي يوصف بموجبها انتقال المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن هذه المصطلحات الخصخصة، والخصوصية، والاستخصاص والتخصيصية، ونزع الملكية العامة، وتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويعد مصطلح الخصخصة (Privatization) الأكثر شيوعاً وقبولاً وسوف نستخدمه للدلالة على انتقال ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.

تعرف الخصخصة على أنها (إدارة المنشأة على أساس تجاري من خلال نقل ملكيتها كلياً أو جزئياً من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص أو بتأجير

خدمات إدارة محترفة تضطلع بمهمة تسيير المنشأة على هذا الطريق [http://forums.digth.net/newthread.php]. ويعرفها بلومستن [Blommestein, H, 1993] بما يعني (تحويل ملكية المنشآت العامة إلى أطراف أخرى تقوم بإدارتها وفقاً لمبادئ قطاع الأعمال الخاص)، فيما يشير [زكي، رمزي، 1994، ص(194)] إلى أنها تعني (زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية) .
وعليه يمكن القول إن الخصخصة تعني انتقال ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص من خلال الاعتماد على آليات السوق في إدارتها وتشغيلها وتنميتها بهدف تحسين كفاءتها .

دوافع الخصخصة :

هناك دوافع متعددة فرضت على كثير من البلدان تبني برامج الخصخصة تتمحور في الدوافع السياسية والاقتصادية يمكن تلخيصها فيما يأتي :
أولاً. الدوافع السياسية [حشيش ، عادل أحمد ، 1998، ص (17)، عطية، خليل محمد خليل ، 2003، ص(156)]، [Delvin, R., 1993. pp(162-169)]:

١ - ١: أسباب ايدولوجية

وتتلخص في الاتجاهات المنادية بتقليص دور الدولة الاقتصادي وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص بوصف أن السلوك الاقتصادي في ظل آليات السوق سوف يضمن تحقيق كفاءة أعلى في عمل المؤسسات وتحقيق العدالة والمشاركة الاجتماعية من خلال ديمقراطية رأس المال.

٢ - ٢: اعتبارات حقوق الإنسان

لقد أدى تنامي تدخل الدولة إلى تقييد حرية الأفراد والمسااس بحقوقهم السياسية والاقتصادية، فكثيراً ما أدى هذا إلى تبعية الفرد للدولة ، وقد حدثت تطورات مهمة في مفهوم حقوق الإنسان خلال العقود الأخيرة دعت إلى مزيد من

الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقد ترافق ذلك مع ثورة الاتصالات والمعلومات .

١- ٣ : زيادة المصادقية السياسية

شكلت الخصخصة في كثير من الدول برنامجاً إيديولوجياً يعكس الإصلاح الاقتصادي خصوصاً في تلك الدول التي عجزت عن إحراز نجاحات في الإصلاحات غير الاقتصادية مما يشكل دافعاً قوياً للحكومات والأحزاب حين يتم تبنيتها في البرامج الانتخابية لكسب مزيد من الشعبية .

١- ٤ : ضغوط المنظمات الدولية

تتسم توجهات المنظمات الدولية وبشكل خاص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتدخل في السياسات الاقتصادية للبلدان النامية من خلال فرض شروطها لتقديم القروض والتسهيلات المالية، إذ تستغل الأزمات التي تمر بها هذه البلدان لتمرير توجهاتها التي لا تتفق وواقع البلدان النامية وخياراتها السياسية وتشكل مساساً بسيادتها .

ثانياً : الدوافع الاقتصادية [أحمد، آدم، ٢٠٠١، ص (٩-١٥)، (Delvin, pp(162-169) :

٢- ١ : تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تساهم الخصخصة في تحسين أداء الاقتصاد الكلي، إذ يؤدي بيع مؤسسات القطاع العام إلى تقليص العجز المالي وزيادة إيرادات الضرائب من الشركات المخصصة وتوفير الإنفاق المستقبلي على هذه المؤسسات، وتساعد إيرادات الخصخصة في سد العجز المالي المولد للتضخم وفساد الديون الخارجية، وهذه جميعها تسهم في خلق الاستقرار الاقتصادي .

٢- ٢ : التخلص من القيود الاستثمارية

تعاني المشروعات العامة من عدم توافر الاستثمارات اللازمة مما يترك أثراً سلبياً على أدائها، لذلك فإن الخصخصة توفر لها مورداً جديداً للتوسع

والتحسين وأيضا توفر للدولة موارد مالية للتوسع في الإنفاق على المجالات الاجتماعية .

٢- ٣ : تحسين الكفاءة

ارتبطت المشروعات العامة في الغالب بعدم الكفاءة ، ويرجع هذا إلى شكل الملكية وأسلوب إدارتها المتمثل في عدم كفاءة المديرين ، وتخلف التكنولوجيا ، وتحميلها أهدافاً اجتماعية بتكاليف غير اقتصادية من خلال تحديد سقف سعري للسلع والخدمات وتضخيم طاقمها الإنتاجي والإداري . لذلك فإنه بوساطة الخصخصة يتم تحسين الكفاءة لإمكانية تعظيم الأرباح عوضاً عن أن التكلفة الاجتماعية أقل في المؤسسات الخاصة مما يجعل الخصخصة أكثر جاذبية وأقل تكلفة لزيادة الكفاءة .

٢- ٤ : جذب رأس المال من الخارج

يؤدي انتقال ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى جذب وتشجيع رأس المال الوطني الهارب، وكذا تحفيز رأس المال الأجنبي على الاستثمار، وهذا الوضع يؤدي بدوره إلى استقرار سعر الصرف وتضييق الفجوة المالية ومن ثم تحقيق استقرار الأسعار .

٢- ٥ : تشجيع المنافسة

تميز الاقتصاد المخطط بالاحتكار، إذ كانت الأسعار وكميات الإنتاج ومدخلاته تحدد بشكل تحكمي ، كما تسيطر على الأسواق والمنشآت التي تقلل من روح المبادرة والمنافسة ومن ثم ينعكس سلباً على مستويات الجودة والكفاءة . وتهدف الخصخصة إلى تشجيع المنافسة في الأسواق ومنع الاحتكارات ومن ثم إرغام الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة على تحسين مستويات الجودة وتخفيض النفقات والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة .

٢- ٦ : تشجيع نمو قطاع الأعمال الخاص

يتحقق نمو القطاع الخاص من خلال اتجاهين : الأول تهيئة المناخ العام بسن قوانين وتشريعات وحوافز لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والاتجاه الثاني بتوسيع قاعدة الملكية الخاصة من خلال خصخصة المؤسسات العامة .

٢- ٧ : تنمية أسواق رأس المال

لقد أدى الاتجاه المتشدد لبعض البلدان النامية التي أخذت بالتخطيط المركزي إلى إغلاق بورصات الأوراق المالية ، وتقييد نشاط أسواق النقد والائتمان وإخضاعها لرقابة شديدة مما حجب نشاط القطاع الخاص . لذلك فتتمية أسواق رأس المال قضية جوهرية للخصخصة لأن هذه الأسواق توفر المدخرات الوطنية لشراء الأوراق المالية اللازمة للموازنة العامة وكذلك لتمويل عمليات الخصخصة والاستثمار الجديد . ويتطلب الأمر سن التشريعات والقوانين لإنشاء أو تطوير هذه الأسواق وتوفير الهياكل المالية والبشرية والضمانات اللازمة .

٢- ٨ : تخفيض الفقر أو الضياع الاقتصادي

لازم الفقر والضياع الاقتصادي المؤسسات العامة ، إذ اتخذ صوراً متعددة من أهمها تبيد الموارد الاقتصادية نتيجة سوء استخدامها ، والبطالة المقنعة ، وتأخير تنفيذ المشروعات، وكثرة اللجان المشكلة مما حمل هذه المؤسسات تكاليف إضافية وخسائر مستمرة . وتحل الخصخصة هذه المشكلة ، إذ إن نقل الملكية إلى القطاع الخاص سيؤدي إلى إخضاع نشاطها للاعتبارات الاقتصادية .

٢- ٩ : توفير الموارد الحكومية الحرة

توفر الخصخصة موارد مالية للحكومة ويأتي ذلك من مصدرين الأول حصيلة بيع المؤسسات العامة ويمكن استخدامها في الإنفاق على البنية التحتية أما المصدر الثاني فهي تلك الموارد التي كانت توجه لدعم القطاع العام فقد أصبحت حرة يمكن أن توجه لأغراض مختلفة حسب خطط التنمية .

أساليب الخصخصة :

استقر في الواقع وفي أدبيات الخصخصة عدد من الأساليب التي يتم بواسطتها تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص منها ما يأتي [المقابلة، علي حسن، ص(51.45)، البلبل، علي احمد، ص(34.29)، أحمد، آدم، ص (60) (62):]

- ١- البيع المباشر للجمهور : وهي الحالة التي تقوم فيها الحكومة ببيع جزء أو كل أسهمها في الشركة إلى الجمهور بواسطة الاكتتاب العام ، ويطلق عليه أحيانا " الخصخصة الجماعية " . وهناك شروط يلزم توافرها في هذا الأسلوب: أن يكون حجم الشركة كبيراً وغير متوقفة ، ولديها سجل مالي مقبول (عوائد وأرباح مقبولة) ، وسوق فعال لرأس المال . ومن مزايا هذا الأسلوب توسيع قاعدة الملكية مما يجعله أكثر قبولا سياسياً ، كما يعد الأسهل لكونه يتلافى التعقيدات المتعلقة بالتقييم المالي ، ويتيح كثرة المساهمين الحصول على مصادر أكبر للاستثمار في المستقبل . ومن الدول التي طبقت هذا الأسلوب روسيا الاتحادية، وجمهورية التشيك ، ولاتفيا ، ولتوانيا ، ومن الدول العربية الكويت ومصر وبدرجة أقل في تونس والمغرب .
- ٢- البيع للإدارة والعاملين : وهي الحالة التي يتم فيها بيع حصة الحكومة من الأسهم لإدارة الشركة أو عمالها بحيث تسدد قيمة الأسهم على فترات طويلة . ومن مزايا هذا الأسلوب عدم وجود عوائق تنفيذية وإمكانية كسب المعارضة بوصف أن العمال هم المستفيدين . غير أن ثمة تحفظات تنصرف حول طبيعة الإدارة السابقة وضرورة رفع كفاءتها ، وقد تنشأ مخاطر مثل تخفيض الأجور، وضعف مصادر التمويل . ووجد هذا الأسلوب طريقه في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، وهو أكثر شيوعاً في مصر بالنسبة للبلدان العربية .

٣- البيع لفرد أو فئة مستثمرة : وهو وضع ينشأ عن بيع أسهم الحكومة بشكل كلي أو جزئي لمستثمر فرد أو جماعة ، ويعتمد هذا الأسلوب على تقديم العطاءات التي يتم من خلالها التقييم واختيار العطاء المناسب . ويلائم هذا الأسلوب الشركات الصغيرة الحجم وذات الوضع المالي المتعثر ، كما قد يتم البيع المباشر لمستثمرين إستراتيجيين لديهم الخبرات الإدارية اللازمة أو التقنيات المتطورة. ومن محاسن هذا الأسلوب توفير موارد مالية إضافية للحكومة ، وتقوية إدارة الشركة بخبرات مجربة ، ويشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي . أما عيوبه فهي صعوبة تقييم تكلفة الشركة. وطبق هذا الأسلوب في المجر، وبلغاريا ،واستونيا ،وفي الدول العربية في تونس والمغرب ومصر والكويت .

٤- الملكية المشتركة للحكومة والقطاع الخاص. وهذا الأسلوب يطبق في حالة رغبة الحكومة التوسع في حجم الشركة والاحتفاظ بها لإستراتيجيتها أو الحاجة الماسة لتمويلها . ويتم اختيار الشريك حسب الأهلية والكفاءة ووفقاً لمواصفات تحددها الحكومة .

٥- بيع أصول الشركة : ويتم فيها بيع أصول (موجودات) الشركة إلى القطاع الخاص إما جزئياً أو كلياً ويتبع هذا الأسلوب في حالة أن تكون الشركة متعثرة ولا يمكن استمرارها. أما طريقة البيع فتستخدم فيها العروض التنافسية أو المزاد العلني أو التفاوض مع طرف محدد مسبقاً . وهناك حالات يتم فيها البيع :

- بيع جزء من أصول الشركة وإبقاء الجزء الأساسي بيد الدولة .
- تصفية الشركة مع أو بدون التزاماتها .
- بيع الأصول لأسباب قضائية أو مالية .

يوفر هذا الأسلوب موارد مالية للحكومة ، وتتحمل الحكومة في الغالب أية التزامات على الشركة . وتم العمل بهذا الأسلوب في كل من مصر وتونس .

٦- تجزئة الشركة أو إعادة تأهيلها: بموجب هذه الحالة تباع الشركة بشكل مجزأ أو إعادة هيكلتها كشركة قابضة ، كما قد يتم تجميع بعض الأنشطة في فروع إنتاجية وتبقى الأجزاء الأخرى بيد الحكومة. ومن مزايا هذا الأسلوب إمكانية تجزئة الشركة مع احتفاظ الحكومة بأجزاء أخرى ، وهو يناسب المشروع الاحتكاري .

٧- عقود الإجارة والإدارة: في هذه الحالة لاتمس ملكية الحكومة وإنما يتم نقل إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص على أساس عقود الإدارة ، وتلجأ الحكومة لهذا الأسلوب عندما تكون هناك رغبة في قيام القطاع الخاص بالإدارة لاعتبارات الكفاءة أو أن الشركة في وضع مالي سيء أو عدم قدرة السوق على الاستيعاب عن طريق البيع. وفي حالة عقود الإجارة يقوم المستأجر بدفع رسوم سنوية للمؤجر(الحكومة) مقابل تشغيله وإدارته للشركة ويتحمل المخاطر التجارية الناتجة عن التشغيل كافة، وفي الغالب يتحمل المستأجر تكاليف الصيانة والاهتلاك وضريبة الدخل ، ولا يلزم المستأجر بالقوة العاملة في هذه الحالة . أما عقود الإدارة فتدفع الحكومة رسوماً لهذا المتعاقد وله حق السيطرة على القوة العاملة أما الرواتب فتحددها الحكومة ، ويعد المتعهد خالياً من أي التزامات مالية .

٨- إعادة الملكية لأصحابها الأصليين . وهذا الأسلوب يعني بإعادة الممتلكات المؤممة لأصحابها الشرعيين بسبب النشاط التدخلي أو الإجراءات الاشتراكية ، وهو أقل شيوعاً رغم أنه يكتسب أهمية سياسية ومعنوية بالنسبة لأصحاب الممتلكات المؤممة ومقياس لمصادقية الحكومة في جذب المستثمرين .

قضايا عمليات الخصخصة (البلبل ، على أحمد ، ص(٢٥ - ٣٨) :٢

أولاً: توقيت الخصخصة: تعتمد سرعة وتوقيت الخصخصة على التكاليف والمزايا السياسية لها . إذ يتم" الدفع فوراً" للتكاليف السياسية (معارضة النقابات

والمديرين والاضطرابات العمالية) ، ويتم الحصول بصورة آنية على بعض المزايا السياسية (الدخل من الخصخصة) ومستقبلية على البعض الآخر (منتجات أفضل وأكثر ، عجز وضرائب أقل ، زيادة في الصادرات وفرص العمل). يقتضي ترتيب الخصخصة أن يتم أولاً خصخصة المؤسسات التي تعمل في أسواق تنافسية ومن ثم التي تعمل في الأسواق المختلطة وكذلك المؤسسات الاحتكارية والمرافق العامة . وثانياً أن يصاحب الخصخصة إصلاحات اقتصادية كلية (إزالة عوائق الدخول للسوق، وتقليل عوائق التجارة ، وتقوية الأسواق المالية) .

ثانياً: قضايا ما بعد الخصخصة: ثبت أن أسلوب الخصخصة يؤثر على أداء الشركة المخصخصة من الأدنى إلى الأعلى كالتالي : المؤسسات التي نقلت ملكيتها إلى عمالها، ومن ثم التي تحولت ملكيتها إلى الإدارة ، تليها التي انتقلت ملكيتها إلى ملكية محلية خارجية ثم التي تحولت ملكيتها إلى ملكية أجنبية خارجية . كذلك لوحظ أن الخصخصة قد ارتبطت بتطور سوق رأس المال وخاصة البورصات . وقد ساعدت الخصخصة عن طريق الأسهم على تطوير الأسواق المالية أكثر مما ساعد وجود أسواق مالية على تشجيع عمليات الخصخصة .

وعموماً فيما يتعلق بالخصخصة يشير الباحث إلى ما يأتي :

١- لا ريب أن الخصخصة من حيث المبدأ لا خلاف عليها فهي تعبر عن حاجة موضوعية لتحسين الأداء الاقتصادي وتحديد الدور المناسب لكل من الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية وخصوصاً تلك الدول التي اتسمت بالسياسة التوسعية التدخلية أو التي سلكت نهجاً اشتراكياً ، ونتج عن هذا التدخل المغالى فيه تدني الكفاءة الإنتاجية ، والتشغيل غير الاقتصادي للمؤسسات العامة ، وبروز التضخم الوظيفي والبطالة المقنعة ، وأدى هذا إلى عدم الاستقرار الاقتصادي ممثلاً في عدد من الاختلالات الاقتصادية في هياكل الإنتاج والاستثمار والتجارة والعمالة وكذا الموازنة

- العامية وميزان المدفوعات . ولكن الأهم ماهية تلك الخصخصة وما هي الفواصل بين ماهو عام وماهو خاص ، وأي بعد تكتسبه وطني أم خارجي .
- ٢- وإذا ما سلمنا بأهمية الخصخصة حري بنا تحديد المجالات أو القطاعات التي تشكل مواقع للدولة وتلك التي تمثل مواقع للقطاع الخاص ، فلا يمكن انسحاب الدولة كلية كما يروج له كل من الصندوق والبنك الدوليين واقتصار دورها على الإشراف والتنظيم الاقتصادي . فهناك حاجة موضوعية لدور أكبر للدولة في البنية التحتية والمجال الاجتماعي وبعض النشاطات الاستراتيجية ودور أقل في النشاط الاقتصادي وبالعكس من ذلك يكون دور القطاع الخاص .
- ٣- من استقرار تجارب الخصخصة في البلدان النامية ومنها اليمن يمكن الجزم بأنها لا تمثل برنامجاً وطنياً وفي ضوء معايير واعتبارات محلية بل إملأً من الخارج بفعل الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية لأغراض سياسية اقتصادية ، إذ تفرض شروطاً مسبقة يجب الالتزام بها قبل الحصول على المساندة المالية ، وهذا يشكل مساساً بالسيادة الوطنية والقرار الوطني وتدخلاً في السياسات الاقتصادية للدول ، فضلاً عن أنها (الخصخصة) تأتي استجابة لظاهرة العولمة التي تسوقها البلدان المتقدمة .
- ٤- كثيراً ما أدت الخصخصة إلى انتشار الفساد الاقتصادي والإداري حيث سيطرت جماعات الضغط ومراكز القوى السياسية والاقتصادية بدعم من رجال الحكم على المؤسسات الحكومية المخصصة ، وحتى في البلدان المتقدمة التي تدعي العراقة في الديمقراطية والشفافية جبرت الخصخصة لأهداف سياسية وصور مختلفة من الانتهازية السياسية كإرضاء الناخبين ومكافأة الأصدقاء السياسيين، وللضغط على الخصوم لتعزيز التحالف السياسي للوصول إلى سدة الحكم ، وكذلك الحال في البلدان النامية ومنها اليمن أصبحت الممتلكات العامة غنيمة لحفنة من

السياسيين والعسكر ورجال الأعمال وشيوخ القبائل ، كما سيطر رجال المال والسياسة من مناطق بعينها واستبعد الآخرون الذين ينتمون لمناطق مهمشة سياسياً .

٥- لقد أفصح الواقع عن أن ماروجت له مقولات الخصخصة من توسيع قاعدة الملكية والمشاركة والعدالة في توزيع الثروة مجرد شعارات لترويض المعارضة، وحتى في تلك الدول التي شهدت تطبيقات من هذا القبيل استحوذت فئات وجماعات معينة على النصيب الأكبر من الأسهم ومن ثم على القرار الاقتصادي . ولم يقتصر الأمر على تشوه التطبيقات في البلدان النامية بل حيث ترعرعت في بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية ودول شرق أوروبا. إذ كثيراً ما خالفت النتائج التشريعات والقوانين والإجراءات بسبب المصالح الضيقة وجماعات الضغط ، فلم تراع التنافسية كما اشترطتها بعض الأساليب ونشأت في كثير من البلدان حالات الاحتكار الخاص بدلاً عن الاحتكار العام ، كذلك بيعت المؤسسات العامة بأثمان زهيدة لا تتناسب وقدراتها الاقتصادية والفضية ، وحتى في حالات الاكتتاب العام سيطرت جماعات النفوذ على الحصة الأكبر من الأسهم ولم يسجل تاريخ الخصخصة في البلدان النامية أي حضور حقيقي للاستثمار الأجنبي .

٦- إن استراتيجيات الخصخصة التي اتبعت في الدول الأوروبية والمتحولة في شرق أوروبا والدول النامية قامت على أساس إقصاء الدولة والتخلص من القطاع العام ، إذ لم تقتصر على المؤسسات الخاسرة أو المتعثرة بل امتدت إلى المؤسسات الرابحة والكفوءة كما شملت الخصخصة البنية التحتية كشركات الطيران والكهرباء والاتصالات والغاز ، أي إن ماجرى عبارة عن سحب البساط من تحت الدولة لتتحول إلى دولة حارسية.

٧- نتج عن تنفيذ سياسات الخصخصة آثار اجتماعية مدمرة ، فقد زاد جيش العاطلين عن العمل ، وارتفعت معدلات البطالة بسبب تسريح آلاف العاملين وفرص العمل المحدودة وتقنين التوظيف الحكومي ، كما تدنى المستوى المعيشي بالتزامن مع تنفيذ برامج التكييف الهيكلي نتيجة للتضخم ، وارتفاعات الأسعار، وهبوط القوة الشرائية، وانخفاض قيمة العملة ، وزادت مستويات الفقر وسحقت الطبقة الوسطى ، وبالمقابل زاد الأثرياء ثراءً وبرزت طبقة جديدة استفادت من التحولات المشوهة والعشوائية وغير المشروعة .

القسم الثاني : مكانة القطاعين العام والخاص في الاقتصاد اليمني

أولاً : القطاع العام

يعود نشؤ القطاع العام في اليمن إلى مصدرين :

الأول القطاع العام التقليدي الذي نشأ قبل قيام الدولة الوطنية الحديثة (ما قبل الستينيات) واقتصر على وظائف الدولة الحارسة ، وتطور هذا القطاع وتوسع بدرجة كبيرة في الجنوب عنها في الشمال خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات مع تطور دور الدولة التدخلية .

الثاني التأميم والمصادرة كنتيجة للإجراءات الاشتراكية في الجنوب وشملت ممتلكات الأفراد والشركات والمؤسسات الأجنبية والمحلية وأصبح القطاع العام يهيمن على النشاط الاقتصادي إنتاجاً وتوزيعاً .

وبعد قيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠ أخذ نشاط القطاع العام يتقلص وفقاً للإستراتيجية الجديدة القائمة على دور أكبر لاقتصاد السوق ، وقد أسهمت هذه البيئة في استفحال عدم الكفاءة لبعض المؤسسات العامة مما أدى إلى تعثر نشاط البعض منها . وأشارت المصادر الحكومية إلى أن عدد المؤسسات العامة بلغ ١٤٠ مؤسسة حتى عام ١٩٩٥ يعمل فيها ٧٦ ألف عامل . وتتوزع أهم تلك

المؤسسات كما يأتي : ٣٧ في الزراعة، و ٢٦ في الصناعة، و ١٢ في التجارة، و ١١ في الخدمات

[وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ١٩٩٦، ص(٧٨)] . وعانى القطاع العام من بعض المشكلات المالية والفنية والإدارية يمكن إيجازها فيما يأتي [شوطح ، جعفر عبدالله ، ١٩٩٩ ، ص (٧٤٠ - ٧٤١)] : (١) انخفاض العائد على الاستثمار(٢) تواضع معدلات النمو في الإنتاج والإنتاجية (٣) ضعف الإدارة نتيجة التدخلات السياسية (٤) ضعف الهياكل التنظيمية وارتفاع نسبة القروض إلى الأموال المستثمرة (٥) تضخم العمالة وبروز العمالة المقنعة والفائضة كون التوظيف لا يتم لاعتبارات اقتصادية وإنما لاعتبارات سياسية واجتماعية (٦) تراكم المخزون السلعي (٧) تدني مستوى الخدمات العامة (٨) تقادم الأصول والتكنولوجيا (٩) عدم الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة (١٠) استمرار ظاهرة الشركات المتعثرة والخاسرة . وقد ترتب على هذه المشكلات ما يأتي: (١) زيادة عجز الموازنة بسبب الدعم الذي تتلقاه المؤسسات العامة (٢) ارتفاع معدلات التضخم نتيجة اللجوء إلى التمويل التضخمي (٣) زيادة العجز الجاري في ميزان المدفوعات نتيجة الاعتماد على المدخلات المستوردة (٤) زيادة الدين الخارجي نظراً لاعتماد تمويل القطاع العام على الاقتراض من الخارج لما يتمتع به من تسهيلات ائتمانية وقروض ذات فائدة منخفضة . وعلى أساس الحفاظ على ما هو قائم استمر الدعم الحكومي للقطاع العام ، إذ ارتفع الدعم الجاري والرأسمالي من ١,٤١٤ مليون ريال عام ١٩٩٠ إلى ٢٨,٢٩٤ مليون ريال عام ٢٠٠٠ وتراوح الدعم كنسبة من النفقات العامة بين ٣,٧% - ٦,٧% [جدول(١)]. وقد ساعد الدعم نسبياً على تسيير نشاط المؤسسات العامة وشمل كل المؤسسات سواءً حققت عجزاً أو فائضاً ، وكذلك فإن جزءاً من هذا الدعم عبارة عن أجور ومرتببات للعاملين في المؤسسات التي توقفت نشاطها .

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	البيان
٢٨٢٩٤	٢٠٩٢٠	٢٠٠٨٨	١٥٩٣٩	٢٠٨٦٩	٦٢٨٥	٢٨٦٨	٣٤٠٠	٢١٣٢	٢٠٣٤	١٤١٤	إجمالي الدعم
٧٧٨٢	٦٣٥٧	٤٩٥٩	٣٩٨٩	٢٨٩٢	١٧٥٦	١٧١١	١٥٣٥	١٠٤٢	٨٢٤	٣٩٥	الدعم الجاري
٢٠٥١٢	١٤٥٦٣	١٥١٢٩	١١٩٥٠	١٧٩٧٧	٤٦٢٩	١١٥٧	١٨٦٥	١٠٩٠	١٢١٠	١٠١٩	الدعم الرأسمالي
٥,٦	٦,١	٦,٧	٦,٢	٦,٤	٥,٣	٣,٣	٣,٩	٣,٧	٤,٦	٤,١	نسبة الدعم من النفقات العامة
-	٢٠٨٣٠	١٧٦٤٥	١٥٠٥١	١١٥٥١	١٥٧٧٠	٦٦٧٩	٤٢٩١	٥٦٨٤	٣٥٧٢	٢٤٤٩	نصيب الحكومة من فائض الأرباح
-	٧,٨	١٠,٥	٦,٩	٩,٧	٢١,٣	١٨,٢	١٤,٠	٢٠,٣	١٣,١	١٢,٦	نسبة نصيب الحكومة من فائض الأرباح من الإيرادات العامة %

جدول (١) تطور الدعم الجاري والرأسمالي لوحدات القطاع العام

(١٩٩٠ - ٢٠٠٠) مليون ريال

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، دراسة مبادرة ٢٠/٢٠، ٢٠٠٣، ص (٥٥)، جدول (٣- ١٣) ص (٥٦)، جدول (٣- ١٤)، وزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة (١٩٩٠ - ١٩٩٩)

ويبين الجدول أن المؤسسات العامة في مجملها قد حققت فوائض (أرباحاً) خلافاً لما كان يشاع، إذ حققت فوائض بصورة متصاعدة ارتفعت من ٢.٤٤٩ مليون ريال عام ١٩٩٠ إلى ٢٠.٨٣٠ مليون ريال عام ١٩٩٩، بل يتضح أن مقدار ما تضيفه من أرباح للموازنة أكبر مما تستنزفه منها (دعم)، ففي حين تراوحت نسبة الدعم إلى النفقات العامة ٣,٣% - ٦,٧% بلغت نسبة الأرباح إلى الإيرادات العامة ٦,٩% - ٢١,٣%، أي أن هذه المؤسسات تغطي تكاليف إنتاجها وترغد الموازنة بأرباح معتبرة.

أما مساهمة القطاعات في الفوائض فقد كانت متفاوتة جدول (٢)، إذ يأتي معظمها من القطاع المالي والمصرفي الذي احتل المرتبة الأولى بما نسبته ٤٤-

٨٥٪ ثم في المرتبة الثانية قطاع النفط والمعادن بما نسبته ٤- ٢٤٪ فيما تقاربت مساهمة كل من القطاع الصناعي والنقل والمواصلات بما نسبته ٣- ١٢٪ ولم تكن لبقية القطاعات مساهمات تذكر .

القطاع / الأعوام	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الزراعة والأسماك	١	١	-	١	١	-	١	١	-	١
الصناعة	١٢	٨	٤	٣	٥	٣	٧	١٢	١٣	١٢
النقل والمواصلات	٨	٢	٢	٤	٦	٥	٩	١١	٨	١٢
التجارة	٢٦	١٨	٥	١	-	-	١	٢	-	٧
المالية والمصارف	٤٤	٧٠	٦٧	٧٣	٦٤	٨٥	٧٠	٧٠	٧٤	٥٧
الانشاء والتعمير	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١
النفط والمعادن	٨	-	٢٢	١٧	٢٤	٧	١٢	٤	٥	١٠
أخرى	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول (٢) الأهمية النسبية لإيرادات القطاعات من فوائض أرباح المؤسسات العامة %

المصدر: وزارة المالية ، الحساب الختامي للموازنة (١٩٩٠ - ١٩٩٩)

ثانياً: القطاع الخاص

تزايدت مكانة القطاع الخاص وخصوصاً بعد قيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠ والتأكيد على دور أكبر للقطاع الخاص في إطار اقتصاد السوق، كما كانت البيئة أكثر ملائمة منذ عام ١٩٩٥ عندما تم تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تضمن حزمة من السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية والهيكلية التي تتيح دوراً متعاضداً للقطاع الخاص بما فيها الخصخصة. إلا أنه بالرغم من ذلك ظل القطاع الخاص يراوح مكانه بمتوسط

٧٨,٢٪ من الناتج المحلي غير النفطي خلال المدة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) . ففي حين ارتفعت مساهمته من ٧٦,٦٪ عام ١٩٩٥ إلى ٨٠,٥٪ عام ١٩٩٧ كحد أعلى تراجع بعد ذلك إلى ٧٧,٦٪ جدول (٣) وتعيد المصادر الرسمية هذا التراجع إلى ما يأتي:

١- تدني معدلات النمو القطاعية في الصناعة التحويلية والنقل والتخزين والتجارة وهي قطاعات ينشط فيها القطاع الخاص .

٢- الأثر السلبي لتحرير التجارة والتهرب .

٣- التحول إلى أنشطة غير منتجة مثل أذون الخزانة .

أما في عام ٢٠٠٥ فقد توقعت الخطة الخمسية الثانية انخفاضه إلى ٧٢,٣٪ إلا إن تلك المصادر لم تبين أسباب انخفاضه في حين يفترض أن تكون لإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي بعد مرور عقد كامل أثراً إيجابياً بالزيادة عما كان عليه الحال قبل ذلك .

وتأتي أهمية القطاع الخاص أيضاً من كونه يشغل نحو ٧٠٪ من القوى العاملة ويسيطر على النشاط الزراعي والسمكي ، و٩٤,٥٪ من منشآت القطاع الصناعي و٧١,٤٪ من قيمته المضافة و٧٨,١٪ من القوى العاملة . وتبلغ مساهمة القطاع الخاص في البناء والتشييد ٤٠,٠٪ ، والاستثمار النفطي ١٦,٠٪ وغير النفطي ٤٦,٠٪ ، والصادرات ٥,٨٪ [الخطة الخمسية الثانية ، ص (٩ ، ١١ ، ١٢) ، جدول (٩ - ٢ ، ٩ - ٣ ، ٩ - ٤)] .

القطاع / العام	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٥
القطاع الخاص %	٣٨٨,٥	٤٣٦,٨	٥١٨,٣	٥٥٨,٦	٦٢٣,٦	٧٠٩,٥	٩٧٣,١
	٧٦,٦	٧٨,٣	٨٠,٥	٧٨,٥	٧٧,٦	٧٧,٦	٧٢,٣
القطاع العام %	١٠٣,٤	١١٨,٣	١٢٥,٦	١٥٣,٠	١٨٠,٠	٢٠٤,٨	٣٧٣,٣
	٢٣,٤	٢١,٧	١٩,٥	٢١,٥	٢٢,٤	٢٢,٤	٢٧,٧
الناتج المحلي غير النفطي	٤٤١,٩	٥٤٥,١	٦٤٣,٩	٧١١,٦	٨٠٣,٦	٩١٤,٣	١٣٤٦,٤

جدول (٣) مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي غير النفطي (مليار ريال)
المصدر : الخطة الخمسية الثانية ، الجزء الثاني ، ص (٩٢) ، جدول (٥ - ٣) ، الجزء الثالث ، ص (٩) ، جدول (٩ - ١) ❖ مخطط

ويواجه القطاع الخاص جملة من التحديات الداخلية والخارجية ، تتمثل الأولى في : تدني خدمات البنية التحتية ، والتهريب والإغراق ، وصعوبات التسويق والنقل ، وارتفاع تكاليف تمويل الاستثمار ، وضعف التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص ، وكبر حجم القطاع غير المنظم .

أما التحديات الخارجية فتتمثل في : الاندماج في الاقتصاد العالمي ، والتطورات التكنولوجية المتسارعة، والنفوذ إلى الأسواق الخارجية . لذلك ترى الحكومة أن زيادة دور القطاع الخاص يتطلب ما يأتي : تعزيز البيئة المشجعة للاستثمار ، وتنمية وتنويع الطاقات الإنتاجية ، وتنمية القدرات التنافسية التصديرية ، وتنمية الموارد البشرية ، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وإنشاء سوق للأوراق المالية [الخطة الخمسية الثانية، ص (٢٤ - ٣١)] .

القسم الثالث : نتائج الخصخصة

أولاً : الإطار القانوني للخصخصة

تمثل التشريعات والإجراءات المنظمة لعملية الخصخصة الإطار القانوني الملزم لدفعها نحو تحقيق الغايات المستهدفة ، غير أن الأمور جرت عكس ذلك إذ بدأت عملية الخصخصة في وقت مبكر (١٩٩١) بدون غطاء قانوني مما خلق إشكالات عديدة قانونية وتنظيمية وفنية . ففي البدء صدرت قرارات وزارية وليس قوانين منها القرار رقم (١٤٩) و(١٥٠) لعام ١٩٩٤ بشأن خصخصة المؤسسات والمرافق العامة ، وقرار رقم (٨) لعام ١٩٩٥ بشأن الإجراءات التنظيمية والتنفيذية للخصخصة ، والقرار رقم (١٦١) لعام ١٩٩٦ بشأن إنشاء المكتب الفني للخصخصة واختصاصاته ، ثم قانون الخصخصة رقم (٤٥) لعام ١٩٩٩ . وقد حدد القانون في المادة (٣) الأهداف الآتية للخصخصة : (١) تأكيد دور الدولة في إدارة الاقتصاد وفقاً لاقتصاد السوق (٢) تخفيض أعباء الدولة المالية (٣) زيادة الكفاءة على أسس تنافسية (٤) تشجيع الملكية والاستثمار الخاص بشكل تنافسي بما لا يؤدي إلى الاحتكار (٥) ضمان تدفق استثمارات جديدة وتكنولوجيا حديثة ومتطورة

وغير مضرّة بالبيئة (٦) تشجيع قيام السوق المالية . كما أكد القانون في الفصل الثالث على عدد من المبادئ : العلنية ، وحماية حقوق العاملين ، وتوسيع قاعدة الملكية ، وحيادية التقييم ، وحرية المنافسة ، والتقييد الزمني . كذلك حددت المادة (٥) من القانون أساليب الخصخصة فيما يأتي : طرح الأسهم للاكتتاب العام ، وتمليك العاملين ، وعقود المشاركة في رأس المال والتشغيل ، وعقود الإدارة أو الإيجار ، وبيع مفردات الأصول المملوكة للدولة ، وبيع الأسهم وألحصص المملوكة للدولة في القطاع المختلط ، وإعادة الوحدات المؤممة إلى ملاكها الأصليين .

ثانياً : سير عملية الخصخصة :

هناك تضارب حول عدد المؤسسات المرشحة للخصخصة وكذلك تلك التي تم خصخصتها . ففيما أشار مصدر إلى أن المرشحة تبلغ ١٠٠ وحدة وتشكل ٧٠٪ من مؤسسات القطاع العام [الخطة الخمسية الأولى ، ص(٧٩)] ، أشار مصدر آخر أنها تبلغ ١٣١ وحدة [باجمال ، عبدالقادر، ١٩٩٨ ، ص(٢٦٤)] . أما تلك التي تم خصخصتها يشير تقرير لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب إلى أنها بلغت ١٣٦ وحدة حتى عام ٢٠٠٧/2010/11/11/ http://www.almethaq.11/11/2010/ ، في حين أن تقرير المكتب الفني للخصخصة أشار إلى أنها بلغت ١٠١ وحدة حتى عام ٢٠٠٨ منها ٦٠ وحدة للمدة (١٩٩١ - ١٩٩٩) و٤١ وحدة للمدة (١٩٩٩ - ٢٠٠٨) [http://www.alwahdah.10/11/2010/ . وعموماً يمكن توزيع المنشآت التي تم خصخصتها حسب القطاعات كما يأتي : الصناعة (١٢) ، المكتب الفني للخصخصة (٩) ، المالية (١٢) ، الزراعة (٣٠) ، السياحة (٥٣) ، الثقافة (١٥) ، أخرى (٥) . ويمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات التي رافقت عملية الخصخصة :

- ١- بدأت الخصخصة في وقت مبكر منذ مطلع التسعينيات وسبقت تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كانت الخصخصة أحد أهم أجنده . ويلاحظ أن الوزارات قد لعبت الدور الرئيسي ولم يكن للمكتب الفني

للخصخصة إلا دور هامشي إذ لم يكن نصيبه يتعدى ٩ وحدات من بين ١٣٦ وحدة . وهذا يعني أن الخصخصة قد تمت في مجملها بطريقة عشوائية وانتقائية وبدون برنامج ولم يصاحبها معايير وإجراءات فنية وقانونية .

٢- إن تعدد الجهات التي أشرفت على الخصخصة وتجاوز المكتب الفني قد أربك العملية برمتها وتسبب في تشتت البيانات وعدم تكون صورة متكاملة ودقيقة عن الخصخصة فضلاً عن مصاعب تتعلق بقياس مستويات الأداء وآثارها لتقرير المكتب الفني للخصخصة،
<http://www.alwahdah.10/11/2010> .

٣- إن معظم المؤسسات العامة التي تم خصخصتها أي ما يقرب من ٦٠٪ قد تم بوساطة أسلوب التصفية والبيع أو إعادة بعضها لملاكها الأصليين وهذا أدى إلى سهولة عملية الخصخصة ، وهي في مجملها صغيرة الحجم متعثرة أو متوقفة وتشمل الأولى مؤسسات الصناعة التحويلية والأسماك والإنشاءات، وتعلق الثانية بمؤسسات الزراعة (مزارع الدولة) والثقافة والسياحة (فنادق ودور سينما) التي أعيدت لملاكها . كذلك تم إلحاق بعض المؤسسات العامة بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية (قطاع عام) منها شبكة شركة التجارة الداخلية والخارجية ومؤسسات في الزراعة والإنشاءات. علماً أن تلك التي تم تصفيتها أو بيعها لم تحقق الغرض المطلوب من الخصخصة المتمثل في إعادة تأهيلها وزيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي فضلاً عن مايتسببه هذا الأسلوب من تسريح للعمالة وزيادة معدلات البطالة .

٤- لقد تم تأجير أو بيع بعض الوحدات المخصصة بأثمان زهيدة تقل كثيراً عن القيم الحقيقية للأصول بل لا تساوي حتى قيمة الأرض الواقعة عليها ، فضلاً عن أن هم كثير من المستثمرين ليس الخصخصة

بما تعنيه من إعادة هيكلة وتأهيل وزيادة دور هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني بل الحصول على قطعة الأرض .

المستوعبة	العمالة		القيمة	الايجار (سنة)	أسلوب الخصخصة	المؤسسة
	الإجمالي	المستوعبة				
٨٥	٢٦٧	١٣٠ ألف دولار	٣٠	التأجير	مصنع الثورة للمنتجات الحديدية	
٩٧	٩٧	١٠٠ ألف دولار	٣٠	التأجير	مصنع الأدوات الزراعية والمعدنية	
١٥	٩١	١٢ مليون ريال	-	التصفية	مصنع الأحذية الجلدية	
١٠	١٠٨	٥ مليون ريال	-	التصفية	مصنع الشهداء للملابس	
٥	٧٧	٤ مليون ريال	-	التصفية	تعاونية الصناعات الجلدية	
٣	٣	٦٤ مليون ريال	-	التصفية	مصنع الزيوت النباتية	
١٢	٨٣	١٨ مليون ريال	-	التصفية	المخبز الشعبي	
١٢٩	١٢٩	٥٠٠ مليون دولار	-	تمليك العاملين	محطة تأجير الآليات الزراعية سيؤون	

جدول (٤) نموذج لبيانات بعض المؤسسات التي تم خصخصتها

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى المتوكل، مصطفى حسين، الخصخصة: خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة صنعاء، العدد (١٧) سبتمبر ٢٠٠١، ص(٤٨٧ - ٤٨٨)

- ٥- لم تذهب عوائد الخصخصة إلى صندوق خاص لزيادة الاستثمار في رأس المال الاجتماعي مما سيكون له آثار ايجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يقلل من الاستفادة من مزايا الخصخصة .
- ٦- يلاحظ أن بعض أساليب الخصخصة لم ترتق بمستوى بعض المؤسسات إلى الأفضل ومنها تمليك العاملين، إذ أشارت دراسة أجريت على شركة الآليات والمعدات الزراعية والصناعية بسيؤون (محطة تأجير الآليات الزراعية سابقاً) إلى أن الخصخصة لم تحسن من أداء الشركة إذ نمت سلباً معايير هامة كقيمة المبيعات وحقوق الملكية وإنتاجية العامل وإنتاجية الأجر، ويرجع تعثر الأداء إلى تقادم التكنولوجيا المستخدمة، وضعف المهارات والكفاءات للعاملين، وضعف الصيانة، وعدم كفاءة

الإدارة ، والمنافسة الحادة في السوق ، فضلاً عن تطبيق أنظمة الأجور الحكومية [بحث تخرج ، ٢٠٠٩، ص(٤٧- ٤٨)].

٧- أعربت الحكومة عن نيتها في خصخصة المؤسسات العامة الخدمية، وقد بينت دراسة استطلاعية [بحث تخرج، ٢٠١٠، ص(٤٠)] رفض المجتمع لهذا التوجه وخصوصاً الكهربائية منها، بالرغم من المزايا الاقتصادية والفنية والمالية المتوقعة، لما لهذا القطاع من أهمية اجتماعية وما يترتب عليها من آثار سلبية كتسريح العمالة مما يتسبب في زيادة معدلات البطالة، ورفع فاتورة الكهرباء التي سيتضرر منها محدودوا الدخل والفقراء الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان ، وسيؤدي كل هذا إلى زيادة عدم التوازن الاجتماعي وعدم الاستقرار .

القسم الرابع : التحديات التي تواجهها الخصخصة

هناك العديد من التحديات الفنية والبيئية والاقتصادية التي تواجه استمرار عملية الخصخصة في اليمن وتثير بعض التساؤلات حول مستقبلها ومنها :

١- عدم توافر سوق رأس المال : يعد عدم توافر سوق رأس المال (البورصة) عقبة رئيسية أمام استمرار الخصخصة ، وتكمن أهميته في أنه يقوم بتعبئة الموارد والمدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية لتمويل عمليات الاستثمار . ذلك أن سوق رأس المال هو سوق الصفقات المالية طويلة الأجل والتي تتم أما في صورة قروض مباشرة أو في شكل إصدارات مالية ، ويتم ذلك من خلال أدوات الملكية (التعهدات ، الخيارات، الأسهم) وأدوات الدين (السندات) . أي أن هذه السوق تقوم على بيع وشراء هذه الأدوات مما يوفر فرص كبيرة لتمويل عمليات الخصخصة وخصوصاً الاككتاب العام وهو أحد أساليبها . لذلك فإن عدم توافر سوق رأس المال في اليمن يشكل معضلة حقيقية أمام نجاح واستمرار عمليات الخصخصة، كما أنه يؤثر على إمكانية التحول نحو اقتصاد السوق وكذلك على أسلوب التحول . ومن هنا تأتي أهمية

إنشاء سوق رأس المال في اليمن مع ما يتطلبه من تشريعات وقوانين وتوفير الهياكل والضمانات اللازمة .

٢- عدم توافر الشفافية : تشير الوقائع إلى عدم توافر الشفافية في المؤسسات التي تم خصخصتها ، إذ أن عدم توافر الشفافية لمراحل الخصخصة (الإعلان ، تقييم الأصول ، البيع) واللجوء إلى الاختيار المقصود يخلق صفقات مربية تؤدي إلى بيع المؤسسات العامة بأثمان زهيدة ، فضلاً عن أن ذلك يفقد المصدقية والثقة بين الأطراف المعنية مما يقلل من فرص نجاح الخصخصة . وقد أكد قانون الخصخصة رقم (٤٥) لعام ١٩٩٩ في الفصل الثالث على ضرورة الأخذ بمبدأ الشفافية والعلنية المادة (٤) الفقرة (أ)، إذ أشار إلى أن العلنية تعني علنية إجراءات عمليات الخصخصة على أسس تنافسية يتم إتاحتها للجمهور عموماً ، ويمكن في حال فشل الحصول على عطاءات أو تقدم شركات غير مؤهلة بعد فترتي إعلان يفصلهما شهر كامل اللجوء إلى التفاوض المباشر وذلك وفقاً للضوابط الآتية :

- ١) أن يكون التخاطب مع قائمة شركات لا يقل عددها عن خمس شركات مؤهلة ودعوتها للتفاوض .
- ٢) أن يكون التفاوض وفق شروط مرجعية للتفاوض عامة ومعلنة.
- ٣) أن يشترك في عملية التفاوض مع الشركات ممثلي كافة الجهات المعنية بما فيها جهاز الرقابة والمحاسبة .
- ٤) أن تعلن نتائج التفاوض مع كافة الفرقاء ومقارنتها والبت بموجبها .

إلا أن الأمور لم تسر كما يجب إذ أشار تقرير لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب إلى بعض من هذه المخالفات منها عدم إشراك الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلا في المراحل النهائية وأيضاً عدم إحاطة اللجنة المختصة بمجلس النواب المادة (٥) . وقد أثار هذا حفيظة بعض أعضاء مجلس النواب الذين عدوا

الخصخصة مسرحية الهدف منها تحقيق مصالح أشخاص وطالبوا بإيقافها (http://www.almethaq.net 11/11/2010). وقد أكدت دراسة للبنك الدولي عدم توافر الشفافية حينما وصفتها (الرغبة في الخصخصة على الطريقة اليمنية التي لا تتسم بالشفافية) [سبيكمان ، جون، ٢٠٠١، ص (٥٤)].

٣- صغر حجم السوق الداخلية : يعد تقدير إمكانية وسعة السوق أحد العناصر الهامة في التقييم الاقتصادي ، إذ يقدم تقييم السوق سيناريوهات بديلة للعوائد المستقبلية على أساس افتراضات خاصة بالأسعار والطلب والحصة السوقية . ومن هنا ربما يرجع تعثر الخصخصة إلى صغر حجم السوق اليمنية وهو مالا يشجع المستثمرين على امتلاك المؤسسات العامة . إذ تعد اليمن سوقاً استهلاكية صغيرة فتعداد سكانها نحو عشرين مليون نسمة مع الأخذ في الاعتبار نوع السلع والمستهلكين المستهدفين من حيث الفئات العمرية والنوع ، كذلك تتميز بضعف القوة الشرائية ، إذ إن الأغلبية الساحقة هم من الفقراء ومحدودي الدخل فضلاً عن أن متوسط دخل الفرد من أوطاً الدخول عالمياً (٦٠٠ دولار) وتصنف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً ودخلاً . ويزيد من ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الجرعات السعرية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (رفع الدعم عن الغذاء والمشتقات النفطية ، وتخفيض قيمة العملة ، وانخفاض الأجور) . لذلك على الأرجح أن صغر حجم السوق اليمنية لا يشجع على خصخصة المؤسسات العامة وبشكل خاص المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن سوق واسعة ، فضلاً عن وجود سلع أجنبية مماثلة أكثر جودة وأرخص سعراً ، كما أن التفكير بالتصدير للأسواق الخارجية محفوف بالمخاطر نتيجة تفوق هذه الأسواق في الميزة النسبية والتنافسية .

٤- تقادم تكنولوجيا المؤسسات العامة: أنشئت المؤسسات العامة في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم ، ومن ثم فقد تقادمت

التكنولوجيا لمعظم هذه المؤسسات ولم تعد تجاري التقنيات الحديثة ذات السلع الأقل تكلفة والأكثر جودة وإنتاجية . وقد أعربت الحكومة عن نيتها لإعادة تأهيل بعض هذه المؤسسات من خلال إجراء تحديث لأصولها ، غير أن هذا يضيف أعباء مالية جديدة على الموازنة فيما يشبه قرض مؤجل السداد للقطاع الخاص . لهذا فإن تقادم التكنولوجيا لايشجع المستثمرين على شراء مؤسسات متهالكة (مصنع الغزل والنسيج بعدن ، مصانع تعليب الأسماك ، مؤسسات الكهرباء) .

- ٥- وجود بعض مؤسسات مماثلة خاصة : ربما يرجع تعثر برنامج الخصخصة إلى وجود مؤسسات خاصة مماثلة مما يبرر عدم الحاجة لامتلاك المؤسسات العامة القائمة. وأهم هذه المؤسسات على الإطلاق مصنعي تعليب الأسماك الحكوميين في كل من المكلا وشقرة فيما قام القطاع الخاص بإنشاء ثلاثة مصانع مماثلة حديثة خلافاً للأولى التي تعاني من خسائر مستمرة وديون كبيرة واختلالات مالية وحاجتها إلى إعادة هيكلة مرتفعة التكلفة .
- ٦- عدم توافر الأمن الاقتصادي : تتميز البيئة الاستثمارية في اليمن بالسلبية حيث شهدت اختلالات سياسية وأمنية منها التوترات السياسية بين الحزب الحاكم والمعارضة ، والحروب المستمرة مع الحوثيين، والاضطرابات في الجنوب، فضلاً عن سلسلة من الاختطافات والقتل للأجانب بمن فيهم السياح وهجمات ضد السفارات والدبلوماسيين . هذه البيئة السلبية لاخلق الحافز والدافع للمستثمرين المحليين والأجانب للمساهمة في الخصخصة الذين يبحثون عن الجو المطمئن والأمن لأموالهم وممتلكاتهم .
- ٧- الفساد الإداري والمالي : تعد اليمن من الدول التي يستشري فيها الفساد الإداري والمالي بدرجة كبيرة . ويتجلى هذا التأثير على الخصخصة في الحصول على تسهيلات غير مشروعة للفوز بالمؤسسة المقرر خصخصتها من خلال عدد من المظاهر منها الرشوة أو المحسوبية المتمثلة في تفضيل ذوي

القريب والأصدقاء والنفوذ المالي والحزبي والقبلي والمناطقى . كما يمكن أن يتم ذلك عن طريق التلاعب بتقييم المؤسسات المقرر خصخصتها بأثمان زهيدة ، أو عدم الإشهار والعلنية والاختيار من تحت الطاولة بعيداً عن المناقصات ، أو التلاعب بالعطاءات لصالح أشخاص معينين ، أو التدخل بصورة غير رسمية ومبطنة من قبل ذوي النفوذ أما بتجيير الخصخصة لصالحهم أو لصالح آخرين تربطهم مصالح سياسية أو اقتصادية أو شخصية . وقد أشارت عدد من الدراسات إلى أن الفساد في اليمن أكبر عائق أمام التنمية ونمو القطاع الخاص ، إذ أشارت دراسة للبنك الدولي أن اليمن احتل مراكز متأخرة (السادس عشر) من بين ١٩ دولة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بمكافحة الفساد [البنك الدولي ، النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية ، ص(٦٣)]. وفي دراسة أخرى شملت ١٨٨ دولة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول إقليم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حصلت اليمن على أدنى المستويات (١٥٪) في مؤشر السيطرة على الفساد [كوفمان ، دانيل ، ١٩٩٩ ، الحكم الجيد مهم] . وفي دراسة خاصة عن الحكم الجيد في اليمن شملت ٩٤٧ منشأة في خمس محافظات أشارت ٨٢٪ منها إلى أن الفساد يمثل أكبر عائق أمام نمو القطاع الخاص والحصول على الأرباح . كما بينت عينة الدراسة أن الرشوة مثلت أكبر عائق أمام نمو القطاع الخاص وكانت أعلاها في التراخيص ومن ثم الضرائب والخدمات العامة والأراضي والجمارك [النمو الاقتصادي ، ص (٦٥) جدول (٣- ٥)].

٨- ضعف البنية التحتية : تتصف البنية التحتية في اليمن بالضعف وخصوصاً خدمات الكهرباء والماء والنقل والأراضي ، إذ تنقطع تموينات الكهرباء والماء باستمرار تصل سنوياً إلى ٧٥ يوماً في الأولى و٨٢ يوماً في الثانية [البنك الدولي، ٢٠٠١، مسح بيئة القطاع الخاص في اليمن ، ص (٨٦)]. علماً أن هذه

التقديرات قديمة نسبياً وهي أكثر تفاؤلاً فيما يشير الواقع إلى أسوأ من ذلك . كذلك تعاني شبكة الطرق من القصور، إذ لا يزيد أطوال الطرق المسفلتة عن ٩% من إجمالي الطرق ولا ترتبط بعض المديریات بعضها ببعض وكذلك المدن مما يعرقل حركة انتقال السكان والسلع ويجعلها أكثر كلفة مع وجود ضعف في خدمات الموائى والمطارات . ويشكو المستثمرون من صعوبة الحصول على الأراضي وكذلك من التعدي والسطو عليها من قبل المتنفذين . وهذا الوضع الضعيف للبنية التحتية يعكس نفسه سلباً على إحام المستثمرين عن إقامة المشروعات أو المساهمة في الخصخصة بوصف أن البيئة الاستثمارية طاردة وغير جاذبة.

٩- تحكم ذوي النفوذ : في اليمن كغيرها من البلدان النامية التي لا يوجد فيها نظام مؤسسي حقيقي هناك سياسات معلنة وأخرى خفية ، وتشير الوقائع إلى أن السياسات الخفية هي السائدة وتدار من قبل لوبي المصالح . وهذا اللوبي في اليمن يتكون من تحالف كبار أصحاب الأعمال والعسكر والمشايخ والسياسيين . والخصخصة كغيرها من النشاطات الاقتصادية لم تسلم من تدخلات وتحكم ذوي النفوذ (اللوبي) عبر ثلاث وسائل ضغط : الأولى تتمثل في محاولة الاستئثار بالخصخصة وتوزيع حصصها بين أطراف اللعبة ، والثانية في فرض الشراكة بالقوة وهو ما يتنافى مع مبدأ المنافسة وحرية الاختيار للمشروع الاقتصادي . والثالثة في عدم تكافؤ الفرص للمتقدمين مما يمكن جماعات النفوذ من التحكم بالقرار . وكل هذا يعيق عملية الخصخصة ويخلق جواً من عدم الاطمئنان للسياسات الحكومية المعلنة .

١٠- تفاقم البطالة : من المعروف أن الخصخصة تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة من خلال التسريح القسري والاختياري (التقاعد المبكر) لجزء من العمالة في المنشآت المخصصة مما يثير مقاومة من نقابات العمال ومن ثم

اضطرابات سياسية واجتماعية . و من الهام الإشارة إلى أن للتقاعد المبكر مساوئ من أهمها انتقاص الحقوق التأمينية بسبب تخفيض المعاش بنسب تختلف حسب السن ، فضلاً عن ضآلة قيمة المعاش . وتشير بيانات المؤسسات المخصصة إلى أن نسبة العمالة المسرحة تراوحت بين ٦٠٪ - ٨٠٪ من إجمالي العمالة جدول (٤) ، لذلك فإن العمالة المسرحة فضلاً عن تباطؤ النمو الاقتصادي ، وانخفاض فرص العمل الجديدة بسبب تجميد وتقليص التوظيف الحكومي ، وانخفاض قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل رفعت معدل البطالة في الأقل إلى ٣٥٪ .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- ١- تمت الخصخصة في مجملها بطريقة عشوائية وانتقائية وبدون برنامج ولم يصاحبها إجراءات ومعايير فنية وقانونية .
- ٢- لم ترافق عمليات الخصخصة الشفافية المطلوبة مما ترك مجالاً للصفقات المريبة والتدخلات من مراكز النفوذ ومن ثم بيع المؤسسات العامة بأثمان بخسة .
- ٣- معظم المؤسسات التي تم خصصتها صغيرة الحجم ومتعثرة وتمت بأسلوب التصفية والبيع فيما كان هناك غياب شبه كامل لأسلوب تملك العاملين والاكتاب العام .
- ٤- تركت الخصخصة آثاراً سيئة على سوق العمل إذ تفاقمت معدلات البطالة نتيجة التسريح والاستغناء .
- ٥- ثبت صحة فرضية البحث إذ واجهت الخصخصة تحديات متعددة فنية وبيئية واقتصادية أعاقت استمرارها تلخص في : عدم توافر سوق رأس المال ، وعدم توافر الشفافية ، وصغر حجم السوق الداخلية ، وتقدم تكنولوجيا المؤسسات العامة ، ووجود بعض مؤسسات مماثلة خاصة ، وعدم

توافر الأمن الاقتصادي ، والفساد الإداري والمالي ، وتحكم ذوي النفوذ ، وضعف البنية التحتية .

ثانياً: التوصيات

- ١- إعادة النظر في الإجراءات والطرق المتبعة حالياً بما يتفق مع القوانين والتشريعات المنظمة للخصخصة بهدف تنقية الأجواء وخلق الثقة بين الجهات المعنية الحكومية والمستثمرين .
- ٢- العمل على تهيئة البيئة الملائمة والجاذبة للخصخصة وبشكل خاص إنشاء سوق رأس المال ، وتفعيل الشفافية والعلنية ، فضلاً عن ضمان الأمن الاقتصادي والقضاء على الفساد وغيرها من المظاهر السلبية .
- ٣- عدم خصخصة بعض المؤسسات العامة التي تشكل بعداً استراتيجياً اقتصادياً كمصافي النفط ووحدات إسالة الغاز ومصانع تعليب الأسماك لما تدره من أرباح أو عوائد النقد الأجنبي ، أو تلك التي تشكل بعداً استراتيجياً اجتماعياً كالمؤسسات التعليمية والصحية والكهربائية والمائية التي تؤدي خصصتها إلى آثار سلبية على الفقراء ومحدودي الدخل .
- ٤- معالجة الآثار السلبية للخصخصة على العمالة من خلال إنشاء مشروعات مدرة للدخل ومولدة للعمل ، وإعادة تأهيل العمالة المسرححة وضمان حقوقها المادية قبل وفي أثناء فترة التقاعد أسوة بنظرائهم في الخدمة .
- ٥- ضرورة وضع برنامج زمني للخصخصة تحدد فيه المراحل والشروط والمواصفات والتكاليف وعدد وأنواع المؤسسات المقرر خصصتها .
- ٦- إنشاء صندوق خاص لاستثمار عوائد الخصخصة في إقامة مشروعات مولدة للعمل وأخرى تتعلق بتحسين رأس المال البشري .

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

- (١) أحمد، آدم مهدي، (٢٠٠١)، الخصخصة في البلدان النامية، دار غريب، القاهرة
- (٢) باجمال، عبدالقادر، (١٩٩٩)، الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني، صنعاء ١٨ - ٢٠ أبريل ١٩٩٨، (الثابت) ١٩٩٩ .
- (٣) البلبل، علي أحمد، (٢٠٠١)، تحليل قضايا رئيسية في التخصيص مع إشارة موجزة للتخصيص في بلدان عربية، تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السابع 22-23 ديسمبر، 2001، ابوظبي (٤) البنك الدولي، (٢٠٠٢)، النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية - المصادر والعوائق والإمكانيات، واشنطن
- (٥) البنك الدولي، (٢٠٠١)، مسح بيئة القطاع الخاص في اليمن، واشنطن
- (٦) حشيش، عادل، شيحة، مصطفى رشدي، (١٩٩٨)، مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
- (٧) ديوب، محمد معن، (٢٠٠٦)، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (٢)
- (٨) رئاسة الجمهورية، (١٩٩٩)، قانون الخصخصة رقم (٤٥) لعام ١٩٩٩
- (٩) زكي، رمزي، (١٩٩٨)، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد الثاني، العدد الأول، يونيو ١٩٩٤

- (١٠) سبيكمان ، جون ، (٢٠٠١) ، استعراض سياسات وانجازات التخصيص في البلدان العربية ، تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد السابع 22-23 ديسمبر، 2001 ، ابوظبي
- (١١) شوطح ، جعفر عبدالله ، (١٩٩٩) ، برنامج الخصخصة في الجمهورية اليمنية ، المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني ، صنعاء ١٨ إلى ٢٠ أبريل ١٩٩٨ ، (الثوابت) ١٩٩٩ .
- (١٢) عطية ، خليل محمد خليل ، (١٩٩٩) الأثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي الحائلة المصرية - المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط ، العدد (٢٦) يونيو ١٩٩٩ ، السنة الثانية عشر
- (١٣) كوفمان دانيل ، آرات كرابي ، (١٩٩٩) ، الحكم الجيد مهم ، ورقة عمل بحثية حول السياسات رقم ٢١٩٦ ، البنك الدولي ، واشنطن
- (١٤) المتوكل ، مصطفى حسين ، (٢٠٠١) الخصخصة : خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة صنعاء ، العدد (١٧) سبتمبر ٢٠٠١
- (١٥) مجموعة من الطلاب ، (٢٠٠٩) ، أثر الخصخصة على أداء المنظمة بالتطبيق على شركة الآليات والمعدات الزراعية والصناعية بسيئون (١٩٩٤ - ٢٠٠٧) ، بحث تخرج قسم إدارة الأعمال ، كلية العلوم التطبيقية ، جامعة حضرموت ، تحت إشراف الباحث]
- (١٦) مجموعة من الطلاب ، (٢٠١٠) ، المؤسسات العامة والخصخصة - دراسة استطلاعية حول خصخصة المؤسسات العامة الخدمية بالتطبيق على المؤسسة العامة لكهرباء وادي وصحراء حضرموت (٢٠٠٩ - ٢٠١١) ، بحث تخرج قسم إدارة الأعمال ، كلية العلوم التطبيقية ، جامعة حضرموت ، تحت إشراف الباحث]

- (١٧) معروف ، هوشيار، (٢٠٠٤) ، دراسات في التنمية الاقتصادية – استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي ، دار صفاء للطباعة والنشر ، عمان
- (١٨) المقابلة علي حسين ، (١٩٩٥) التحول نحو اقتصاد السوق بين النظرية والتطبيق ، آفاق اقتصادية المجلد (16) العدد (62)
- (١٩) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الخطة الخمسية الأولى ١٩٩٦ – ٢٠٠٠
- (٢٠) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١ – ٢٠٠٥
- (٢١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، دراسة مبادرة ٢٠/٢٠ ، ٢٠٠٣
- (٢٢) وزارة المالية الحساب الختامي للموازنة العامة (١٩٩٠ – ١٩٩٩)

الانترنت :

<http://forums.digth.net/newthread.php>

<http://www.almethaq.11/11/2010>

<http://www.alwahdah.10/11/2010>

ثانياً : باللغة الانجليزية

- (1) Drum, Bernard,(1993), Privatization in Africa , The Columbia jornal of World Business , Spring 1993
- (2) H.Blommestein,and Others , Privatizing Large Enterprises :OverView of Issues and Case Studies, Methods of Privatizing Large Enterprises ,Paris ,OCED ,1993
- (3) Marsh, David,(1993), Privatization Unser MRS . THATCHER PublicAdministration Magazine , University of Stratchclyde ,Spring 1993
- (4) R . Delvin , Privatization and Social Welfare , CEPAL Review 49, April 1993,pp (162- 169)
- (5)Ward, James, D,(1992), Privatization and Political Culture,Perspective from Small Countries and Towns , University of New Orleans Review ,winter,1992